شهرية الاجتماع

الأزمة الاقتصادية فى بريطانيا

[يسائل الكثيرون عن الأزمة الاقتصادية فى بريطانيا العظمى ، وإلى أى مدى بلغت ، وما هى المشكلات التى تعترضها ، ومتى ينتظر لها التخلص من هذه الأزمة ، وهل هى أزمة شاملة طاحنة . وكنا نقرأ فى ذلك بحوثا ، ولكن أكثرها يقتصر على بعض وجوه هذه الأزمة ، والبعض ملىء بالاصطلاحات الفنية التى تسبب للقارىء عناء . ولكنا قرأنا أخيرا بحثا قيما لكاتب فرنسى واقتصادى معروف هو مسيو روبير شفارتز ، كتبه تحت عنوان « انجلترا تكفر عن ذنوبها » . وهو مكتوب باسهاب ووضوح ، وكتبه من لندن إذ زارها لدراسة موضوعه ، فرأينا نقله لقراء المجلة .]

إن الأزمة فى بريطانيا العظمى التى دخلت فى شهر فبراير الماضى فى أشد أدوارها ، ناشئة من سببين : أحدهما التقهقر المستمر فى الصناعات الأساسية الثلاث — وهى الفحم والحديد والقطن — وكانت هذه الصناعات منبع قوة البلاد وثروتها . والسبب الثانى تكون دين عظيم خارجى على بريطانيا بين سنتى ١٩٣٩ و١٩٤٥ مما أخل بميزانها الحسابى . ولقد اجتمع عليها قدم أداة الانتاج ، مع كونها أصبحت مدينة للخارج ، فصار مركزها خطيراً ، ولابد أن يزداد سوءاً على مر الشهور إلا إذا حدثت معجزة .

لم يكن التقهقر فى الصناعات الأساسية ابن الأمس . وإذا فتحنا الكتاب الذى نشره أندريه سيجفريد فى سنة ١٩٣١ تحت عنوان « أزمة انجلترا » فانه يتبين لنا إلى أى حد كان نقده لنظام الصناعة الانجليزية وأداتها وطرقها صحيحاً ، ينطبق على ما هو حادث بعد ستة عشر عاماً . ومعنى هذا أن بريطانيا لم تنجح هذه الفترة فى قطع تلك المسافة التى سبقها بها منافسوها فى الخارج ، وكانت كبيرة حتى فى سنة ١٩٣١ . والواقع أن مركزها النسبى ازداد سوءاً منذ ذلك العهد . فلقد وقفت الحرب وقفاً يكاد يكون كاملا كل تجديد فى أداتها الصناعية ، وكان من الضرورى أن

يتم هذا العمل قبل سنة ١٩٣٣ . وأدت الحرب أيضاً إلى إهمال الأداة القائمة . فاذا قارنا بين ماتنتجه صناعتها وما تنتجه الصناعات الدولية فاننا نجد الصناعة البريطانية قاصرة بشكل واضح من جميع الجهات . ولكن قد يقال إن ذلك ليس الحقيقة بأكلها — وقد نزعم أن الاحصاءات ليست دقيقة — ومع ذلك فان ذلك لا يسد الفرق الشاسع الذى يفصل بين الأرقام البريطانية وأرقام منافسيها الأساسيين فى الصناعة، وأهمهم الولايات المتحدة . وقد جاء تقرير بلات عن صناعة القطن فى سنة ١٩٤٣ ، وتقرير رايد عن صناعة الفحم فى سنة ١٩٤٤ ، فأظهرا بجلاء انحطاط الوسائل الفنية فى هاتين الصناعتين مما أدى إلى عدم كفاية إنتاجهما الاقتصادى . وفيما يتعلق بصناعات الحديد ، اتفق الخبراء على أن فى هذه الصناعة عددا كبيرا من المصانع القديمة بمعداتها . وتعتمد بريطانيا اليوم كل الاعتماد على الولايات المتحدة فى تجديد أداتها . وهذا يذكرنا أيضاً بما كتبه مسيو سيجفريد فى سنة ١٩٣١ : « فى القرن التاسع عشر كان مهندسو العالم بأسره يذهبون إلى انجلترا ليتعلموا أحدث طرق الصناعة، ولكنهم اليوم يذهبون إلى أمريكا وإلى ألمانيا ، ولن يذهبوا أبداً إلى درهام وإلى نورثمبرلاند أو بلاد ويلز . » ومن الحق أن نقول إن الدخل المالى للمصانع الأساسية فى صناعة الحديد مرضى ، ولكن ذلك ناشئ عن أن هذه الصناعة هى فى الواقع احتكار . وهى تحدد على ذلك كمية إنتاجها بطريقة صناعية ،وتتمتع بحماية جمركية قوية . ويقدر العارفون أنه لكى تستطيع هذه الصناعة أن تجيب طلبات مستهلكى الحديد ، ينبغى لها أن تزيد مقدرتها فى الانتاج من ٣٠ إلى ٤٠ فى المائة . ولما هددت هذه الصناعة بالتأميم ، وضعت فى مارس سنة ١٩٤٦ مشروعاً لتجديد المصانع ، وتنظيم الصناعة ، وينتظر منها فى شكلها الحالى ، أن تزيد مقدرتها على الانتاج ، بما لا يتجاوز اثنى عشر ونصف فى المائة . وهذا يدل على أن عقول المسيطرين على هذه الصناعة تهتم بالاعتبارات المالية ، مثل بقاء الأسعار مرتفعة بطرق صناعية، أكثر مما تهتم ، كما كانت فى الماضى ، بضرورة انتاج نتاج اقتصادى جيد . فنرى من ذلك أن روح المغامرة قد اختفت ، فهم يبعدون الفكرة التى تؤدى إلى استمرار فائدتهم بنقص الأسعار ، وما يجره ذلك من زيادة الاستهلاك .

فالمسيطرون على هذه الصناعة ، التى صارت بمثابة الاحتكار لفئة قليلة ، يعارضون فى القضاء على المنتجين الذين يحصلون على أرباح باهظة ، وكان من الواجب أن تكون مصانعهم وآلاتهم منذ زمن بعيد ، فى يد تجار الحديد الخردة .

ومع ذلك لم يكن للتقهقر الصناعى نتائج خطيرة مثل ما كان فى صناعة الفحم . فقد كان تاريخ هذه الصناعة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى يبعث على الأسف . ففيه من كل أنواع الشرور : إضراب ، وعطلة طويلة واسعة النطاق ، وقلة الأيدى العاملة الناشئة من وقف تجنيد عاملى المناجم ، والقلة المستمرة لانتاجها (وقد نزلت من ١١٧٢٠٠٠ فى سنة ١٩٢٤ إلى ٦٩٢٠٠٠ فى سنة ١٩٤٦) ونقص فى عدد ما يخرج من الأطنان بالنسبة للرجل وللأداة ، فنزل مجموع ما أخرج من الفحم من ٢٦٧ مليون من الأطنان فى سنة ١٩٢٤ إلى ١٨٩ مليون فى سنة ١٩٤٦ (ونزل أكثر من ذلك فى سنة ١٩٤٥ إلى ١٧٤ مليون) . وكان إنتاج العامل بأداته فيما تحت الأرض لا يزيد على طن واحد فى سنة ١٩٤٦ ، يقابله طن وربع طن فى سنة ١٩٣٨ ، ولأول مرة صار الاستخراج لا يكفى لحاجة الاستهلاك الداخلى . أما إصدار الفحم — وهذا ما تشعر به فرنسا جيداً — فقد وقف فعلا ، مع أنه فى سنة ١٩٢٨ كان يمثل ٧٣ فى المائة من صادرات الفحم فى العالم . على أنه من الحق أن نقول إن الاستهلاك الداخلى قد زاد ، لأن الاقتصاد الانجليزى يمر فى فترة يسير فيها العمل بلا انقطاع .

ولقد انقلب هذا الموقف الخطير فى إنتاج الفحم إلى كارثة أثناء شتاء ١٩٤٦ — ١٩٤٧ ، وهو من أشد فصول الشتاء التى عرفتها انجلترا منذ خمسين سنة برداً . وكان المخزون من الفحم يبلغ ١٥٫٣٩٠٫٠٠٠ طن فى أول سنة ١٩٤٦ فنزل إلى ٨٫٣٤٣٫٠٠٠ طن فى نهاية يناير سنة ١٩٤٧ ، وهذا الرقم لا يكاد يمثل استهلاك أسبوعين فى فصل الشتاء . فصار الانتاج الصناعى فى البلاد منذ تلك اللحظة تحت رحمة أقل الحوادث شأناً ؛ ووقعت هذه الحوادث ، فلقد تساقطت الثلوج غزيرة على هيئة غير معهودة مما سبب الاضطراب فى وسائل النقل . ومنذ ٩ فبراير من هذه السنة أدى انقطاع التيار الكهربائى إلى وقف الإنتاج الصناعى مدة تقرب من ثلاثة أسابيع على ثلثى الأرض البريطانية .

فى أحرج أوقات أزمة الوقود نشرت الحكومة كتاباً أبيض بعنوان « بيان اقتصادى لسنة ١٩٤٧ » وهذا الكتاب الأبيض يذكر أن ٢٠٠٠ مليون طن من الفحم هو أقل كمية ضرورية لسير الاقتصاد البريطانى . ولكى يمكن الوصول إلى هذا الرقم يجب حشد ٤٠٠٠٠٠٠ عامل من عمال المناجم لكى يكون مايخرجونه حول ٧٣٠٠٠٠٠٠ وحتى فى هذه الحالة يجب على مستهلكى الفحم فى غير الصناعة ومستهلكى القوة الكهربائية أو الغاز أن يخضعوا لقيود شديدة .

ولقد تم تأميم المناجم منذأ ول يناير من هذه السنة . وأدى ذلك فعلا إلى تحسن الجو الأدبى للصناعة بعض الشئ ؛ فصار الحشد للعمل أكثر سهولة ، وأخذت نسبة الأطنان التى تستخرج فى الارتفاع . ولكن التنظيم الفنى لمصانع الفحم هو عمل يتطلب مدة طويلة ، وهو يشمل تركيز الاستغلال الموزع على وحدات عديدة صغيرة فى المناجم التى هى أكثر إنتاجاً ثم استبدال الأدوات بما هو حديث ، لا سيما وسائل النقل فيما تحت الأرض . وتنفيذ هذا البرنامج يستغرق مايزيد على عشر سنوات . فالتأميم إذن هو حل يتطلب زمناً طويلا ، ولكنه لايحل المشكلة السريعة وهو الوصول باستخراج الفحم إلى ٢٠٠ مليون طن ، وهى الكمية الضرورية . ويمكن إيجاد حل لذلك ، ولكن هذا الحل يؤدى إلى الاختناق الاقتصادى ؛ فان كل شئ يتوقف على الفحم : إنشاء الصناعات الأساسية ومنها صناعة الفحم نفسه ، وإعادة تجديد الصناعات الأخرى ، وتجديد المخزون للمستهلك ، وبدون ذلك يستمر نظام التوزيع إلى الأبد ، وانشاء عدد كاف من المساكن لحل الأزمة الحادة فى السكن الناشئة عن تدمير مايقرب من أربعة ملايين بيت تدميراً كليا أو جزئيا فى أثناء الحرب . ثم لضرورة أشد إلحاحاً من ذلك ، هى زيادة الصادرات ، وبدونها يستحيل على بريطانيا العظمى أن تعادل ميزانها الحسابى وتضمن للجزيرة ، الغاصة بالسكان بأكثر مما تحتمله ، الواردات الضرورية من مأكولات ومواد أولية.

اضطرت بريطانيا العظمى لكى تكسب الحرب أن تستدين من الخارج فبلغ دينها ما يقرب من ٥٠٠٠ مليون من الجنيهات . وهذا الدين يزيد الآن بكثير على قيمة ما لها من الأموال التى تستثمرها فى الخارج . وقد قدرت فى سنة ١٩٣٨ بما قدره

٣٦٩٢ مليون من الجنيهات . ولقد اضطرت فى مبدأ الحرب إلى تصفية جزء كبير من هذه الأموال المستثمرة — ما يقرب من ١١٢٠ مليون من الجنيهات — فى ظروف كانت فى بعض الأحوال تعتبر من الكوارث .

وما يهم بنوع خاص ، فضلا عن ضياع رأس المال الذى يستثمر لآجال قصيرة على الأقل ، فقد جزء هام من الايرادات التى تأتى كل فترة من استثمار رأس المال فى الماضى وكانت تؤدى إلى موازنة الميزان الحسابى . وكانت هذه الأموال تأتى فى شكل فوائد وأرباح على رأس المال . ولقد تبين حتى قبل الحرب أن فى هذا الميزان عجزاً (عجز ٧٠ مليوناً فى سنة ١٩٣٨ وعجز ٤٣ مليوناً فى المتوسط للسنوات الثلاث من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٨) ومعنى ذلك أن بريطانيا العظمى كانت قد ابتدات تمس رأس مالها ، وإن كان ذلك بنسب بسيطة . ولكن فى سنة ١٩٤٦ قدر العجز بنحو ٤٥٠ مليون من الجنيهات أى أكثر من عشر مرات لمتوسط السنوات السابقة للحرب . ومع ذلك فهذا الرقم لا يترجم إلا قليلا عن سوء الحال العميقة التى حاقت بميزان المعاملات الجارية . فأولا ليست الايرادات الواردة من رءوس الأموال فى الخارج هى التى أصيبت وحدها بانقطاع شديد ، بل كذلك انخفضت الايرادات من النقل البحرى التجارى انخفاضاً كبيراً بسبب ما فقد فى حمولة السفن أثناء الحرب . ومما لا ريب فيه أن نشأة بحرية تجارية أمريكية بلغت مبلغاً ضخما فى أثناء الحرب العالمية الثانية يجعل من المشكوك فيه أن تسترد بريطانيا ما خسرته فى هذا المجال . ومما يزيد العجز أن نفقات الحكومة البريطانية فى الخارج بلغت ٣٠٠ مليون من الجنيهات فى سنة ١٩٤٦ أمام ١٦ مليوناً فيما قبل الحرب (منها ٢٢٥ مليوناً على النفقات الحربية و ٣٨ مليوناً نفقات الاحتلال فى ألمانيا للادارة المدنية) وبالرغم من كل الوسائل التى اتخذت لضغط المصروفات فان هذه النفقات تبلغ نحو ١٧٥ مليون من الجنيهات فى سنة ١٩٤٧ . ولكى ننتهى من هذا العجز البالغ ٤٥٠ مليون ، يجب أن نذكر أنه مجرد عملية حسابية بين حسابات دائنة ومدينة . والحقيقة أن مثل هذه الحسابات ليست دقيقة ، إذ أن الحساب الدائن مقدر كما هو الحال بعملة هابطة ولا يمكن تحويلها ، فى حين أن الديون تمثل حسابات تدفع بالذهب أو بالدولار . فاذا نظرنا إلى هذا الاعتبار فان العجز فى سنة ١٩٤٦

يزيد كثيراً على ٤٥٠ مليون من الجنيهات . وإذا فرض أن مجموع هذا العجز سيقل حتى يبلغ ٣٥٠ مليون فى سنة ١٩٤٧ ، كما يقدر الكتاب الأبيض الحكومى ، فان العجز بالعملة الصاعدة يكون أزيد بكثير من هذا الرقم . ويظهر من إحصاء نشر أخيراً أن بريطانيا تشترى فى الواقع ٤٨ فى المائة من وارداتها بالقيمة فى بلاد ذات عملة قوية ، ولكنها لا تبيع لهذه البلاد إلا ١٨٫١ فى المائة من صادراتها . (وفى منطقة الدولار وحدها تبلغ هذه النسب ٤٢ و ١٤ لكل من الصادرات والواردات .)

لقد ظلت بريطانيا العظمى منذ نحو قرن ذات ميزان تجارى فيه عجز ، ولكن هذا العجز كان يغطى بالصادرات غير المنظورة وبايرادات أموالها المستثمرة فى الخارج . وقد ارتفع مجموع هذه الواردات من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٨ فى المتوسط السنوى إلى ٣٥٢ مليون من الجنيهات ، وكانت تغطى تسعة أعشار العجز فى الميزان التجارى . وفى سنة ١٩٤٦ بلغت هذه الايرادات ١٢٠ مليون من الجنيهات ، وهو مبلغ تستهلكه وتربى عليه النفقات الحكومية فى الخارج . وفى سنة ١٩٤٧ قدر لهذا الباب زيادة ٧٥ مليوناً ، ولكن هذا الحساب يقدر إصدار مواد تجارية بمبلغ ١٢٠٠ مليون من الجنيهات ، وهو رقم يمثل ١٤٠ فى المائة من حجم الصادرات فى سنة ١٩٣٨ . وهذا الحساب قائم على ارتفاع الأثمان الذى حصل منذ ذلك العهد . ولكن مما يلاحظ أن فى ثلاثة الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٤٦ لم يكن حجم الصادرات إلا ١١٢ فى المائة فى سنة ١٩٣٨ ، ولكى تبلغ بريطانيا ١٤٠ فى المائة يجب فى سنة ١٩٤٧ أن تحقق زيادة قدرها ٢٦ فى المائة بالنسبة لسنة ١٩٤٦ . ولما كان لا الفحم ولا الحديد يستطيعان أن يقدما زيادة يعتد بها للتجارة الخارجية للبلاد ، فان الجهد الأكبر سيقع على عاتق الصناعات الميكانيكية والكيميائية والكهربائية والراديو — كهربائية . ومثل هذه الزيادة فى الصادرات صارت أمراً مشكوكا فيه أكثر مما كان بعد وقف الانتاج الصناعى فى فبراير . ولابد من أن يكون لهذا الحادث تأثير سيزداد الشعور به فى الشهور المقبلة .

فاذن لتحقيق ما رسمه الكتاب الأبيض لسنة ١٩٤٧ يجب أن تحدث معجزة . ومع ذلك فان رقم ١٤٠ فى المائة فى الحجم ليس إلا تكأة متوسطة ، فالتقدير العام أنه لكى توازن

حسابات انجلترا يجب أن يبلغ حجم الصادرات ١٧٥ فى المائة من حجمها فى سنة ١٩٣٨ ؛ وبعد أن أصبحت صناعتا الفحم والحديد لا يعتمد عليهما فى هذا المجال ، يجب على الصناعات الأخرى أن تضاعف صادراتها بالنسبة لما قبل الحرب . على أن انجلترا ليست البلد الوحيد الذى يعمل للدفع بصادراته . وقد صار من المؤكد أن مجموع حجم التجارة العالمية أقل بالنسبة لسنة ١٩٣٨ ، ولذلك يجب ألا يبنى أمل على تعادل الميزان إلا إذا زاد حجم التجارة العالمية نفسها . وقد يقال إن ذلك مستطاع من الوجهة النظرية ، لا سيما إذا نجحت الولايات المتحدة فى مجهوداتها بجعل التجارة العالمية ذات بناء متشعب . ولكن نجاح برنامج الولايات المتحدة الاقتصادى يقوم على أن تقلب الولايات المتحدة سياستها التجارية والجمركية ، وأن ينشأ فى ميزانها التجارى زيادة دائمة فى الواردات . ومع ذلك فان حزبها الجمهورى الذى يؤيد الحماية الجمركية تأييداً شديداً ، وحزبها الديمقراطى الذى هو أكثر تساهلا ، كلاهما لا يفكر فى تغيير أساسى مثل هذا . ولو فعل لمضت سنوات قبل أن يظهر تأثير البرنامج الأمريكى .

والواقع أن عامل الزمن يقوم بدور حاسم فى الأزمة البريطانية . ومما لا شك فيه أن بريطانيا تعيش الآن بالدين . فالعجز فى ميزانها التجارى قد غطته بقروض استدانتها فى سنة ١٩٤٦ من كندا (١٢٥٠ مليون دولار) ومن الولايات المتحدة (٣٧٥٠ مليون دولار) ولو استمرت المطالب على أمثالها سائرة على المنوال الحالى ، فان هذه القروض تنفق فى مدى سنة أو ثمانية عشر شهراً من الآن . وإذا لم يتم تعادل الميزان الحسابى فى هذه الفترة — ومن غير الراجح أن يتم هذا التعادل مطلقاً — فيجب إما أن تقترض قروضاً أخرى ، وإما أن تخفض الورادات بنسب كبيرة . وليس الاحتمال الأول أو الثانى مما يبعث على الرضا .

ومما يزيد الحالة اشتداداً أن بريطانيا لكى تدفع ثمناً للحصول على القرض الأمريكى قد تعهدت بأن تسمح بحرية التعامل بالعملة الأجنبية فيما يأتى :

أولا : المبالغ التى تعود الى الولايات المتحدة فى معاملاتها الجارية مع بريطانيا وينفذ هذا الشرط فى الحال .

ثانياً : المبالغ من هذا النوع التى تتصل ببلاد أخرى ، على أن ينفذ

هـذا الشرط من ١٥ يوليه سنة ١٩٤٧ . وفى الوقت الحاضر يكون معنى هذا، التعهد بتقديم دولارات ، وبنشأ عن ذلك غرامة إضافية قد تحمل الميزان الخارجى على تقدير التيمس من ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون من الجنيهات . يضاف إليه أن بريطانيا قد تعهدت فى المادة ٩ من الاتفاق الأمريكى الانجليزى بأن تمتنع عن تحويل مشترياتها فى الخارج نحو البلاد التى لا تمانع فى تسوية حساباتها بالجنيه . فهذه المادة تقضى عليها بأن تحافظ على الحالة القائمة فى التوزيع النسبى لأنواع الواردات ، وإن اضطرت إلى خفض الكمية العمومية لهذه الواردات . وهكذا لكى تدفع بريطانيا ثمناً لقرض هو فى الواقع غير كاف فى مبلغه ، اضطرت لقبول تعهدات مضرة بها ، حتى تعتبر فى عالم الاقتصاد أنها وضعت فى أغلال من حديد . فهى إذن فى موقف لا يقل اليوم حرجاً عما كان فى ابتداء سنة ١٩٤١ قبل قانون الاعارة والتأجيرة .

فالمشكلة التى يجب على بريطانيا حلها ، هى فى الجملة تحويل اقتصادها فى مدة لا تزيد على خمسة عشر شهراً تقريباً ، إلى الخدمات الجديدة عليها التى يقوم بها البلد المدين . وفى اتجاه معاكس نرى الولايات المتحدة فى مدى ثمان وعشرين سنة بين ١٩١٩ ، ١٩٤٧ ، لم تنجح فى أن تقوم بدور البلد الدائن ، مع أنه من المؤكد أن الانسان يكون أقل ألماً حين يكون عبداً للرخاء منه حين يكون للفقر . ولذلك كان من غير الراجح أن تستطيع بريطانيا توطين نفسها على هذا الدور ، وأن تجرى على خلاف الساعة .

إذا نظرنا إلى الأسباب النفسية ، فاننا نرى أن العبء الواقع على بريطانيا العظمى هو أثقل من مجرد فحص العوامل الاقتصادية وحدها . فبالرغم من الضربة الاقتصادية التى حدثت فى فبراير فان الشعب البريطانى ظل فى مجموعه لا يشعر بالخطر المحدق به . فالتفكير فى المستقبل وهمومه هو دائماً وفى كل مكان ، يشغل النخبة المتعلمة . وإذا كانت هذه النخبة كبيرة نسبياً كما هو الحال فى انجلترا — إذ بيع من كتاب البيان الاقتصادى نحو ٣٠٠,٠٠٠ نسخة — فان السواد الأعظم من السكان لا يستمد معلوماته عن الموقف الاقتصادى بقراءة الوثائق الرسمية ؛ فهو لا يستعمل الاحصاءات مقياساً اقتصاديا ، وإنما ينظر إلى حركة

الأعمال . وهذه الحركة لم تكن بأزهى منها منذ سنة ١٩٢١ ، ومنها نرى مظهراً خادعاً من الرخاء . فقد اختفت العطلة كل الاختفاء أثناء الحرب ، وهبط عدد المتعطلين إلى ٦٣ ألفا فى يونيه سنة ١٩٤٤ على حين كان فى سنة ١٩٣٧ مليونا وخمسمائة وخمسين ألفاً مع أن تلك السنة كانت سنة رخاء . وبالرغم من الهزات التى نشأت عن تسريح الجنود فان هذا الرقم ظل أقل من أربعمائة ألف فى فبراير من هذه السنة ، وجاءت الأزمة فى الفحم فاذا بهذا الرقم يقفز إلى ٢,٣٣٤,٠٠٠ فى مدى أسبوعين ، ومنذ تلك الفترة عادت الأعمال ، وانخفضت العطلة انخفاضاً مستمراً وسريعاً . ويمكن أن يقال فى مدى طويل إن الطلب فى سوق العمل يزيد على العرض .

ومن هذا الأمر ظلت الثقة فى العمل الكامل لدى العمال باقية لم تمس لحد ما ، وظل العاملون فى المناجم يتمتعون بحقهم الأسبوعى فى العمل ، الذى انقص إلى أربعين ساعة وهذا من أول مايو . وقد طلب عمال السكك الحديدية من جهتهم فضلا عن زيادة الرواتب ، أسبوع الأربعين ساعة للميكانيكيين والسائقين ، و٣٥ ساعة لموظفى الادارة . وإذا كان ارتفاع كلف المعيشة مما يسوغ زيادة الرواتب ، فان القلة الظاهرة فى الأيدى العاملة بالنسبة للعدد والانتاج ، وهو ما أشار إليه الكتاب الأبيض ، يجعل النقص لساعات العمل غير مناسب . فالمطالبة بزيادة أوقات الفراغ فى انجلترا اليوم يماثل الأحوال التى كانت سائدة فى فرنسا فى سنة ١٩٣٦ ، وإذا كان الآن لا يوجد تهديد بالغزو فأنه يوجد تهديد لا يقل خطورة : هو الجوع والانهيار الاقتصادى . فعندما يكون فى حالة اقتصادية عسر عام فى الموارد، بالنسبة للحاجات الضرورية ، فليس من المستطاع أى علاج دون زيادة عامة فى الانتاج . والحقيقة أن مستوى المعيشة فى انجلترا يجب أن يهبط ويجب أن تطول ساعات العمل ، وذلك لمدة تزيد على عشر سنوات تقريباً ، قبل أن تستطيع البلاد العودة إلى حياة أوسع وأمتع .

وإلى أن يسد الفرق بين الموارد والمطالب يجب أن يوضع سلم تفضيلى وينفذ بشدة . ومن يقول بالتفضيل يقول بالتضحية . فيجب إذن الاتفاق على توزيع التضحيات . وفى هذا الميدان يجب أن تتخذ الحكومة دور الحاكم المستبد . ومع ذلك لم تظهر

الحكومة البريطانية حتى الوقت الحاضر على الأقل إلا حياء شديداً ؛ فهى لا تريد أن تحدث ألماً مهما كان خفيفاً لناخبيها ولا لمعارضيها . فهى قد رفضت حتى الآن وضع قيود على استيراد أشرطة السينما الأمريكية . وإذا كانت قد زادت من رسوم الدخان فى ميزانية سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ فانها لم ترد أن تتخذ الاجراءات الوحيدة التى تكون فعالة فى خفض ما ينفق من دولارات تشترى بها الدخان الأمريكانى إلى أقل حد ، وهى تقييد وارداته وتوزيعه بالبطاقة . فمن يوليه إلى ديسمبر سنة ١٩٤٦ لم تشتر بريطانيا آلات صناعية من القرض الأمريكى إلا بما يعادل واحداً من عشرين ، فى حين أن الدخان استهلك ٣٠ فى المائة . وهذا الرقم مبالغ فيه حتى مع تذكرنا أن المحصول الأمريكى يباع عادة فى النصف الثانى من السنة . وترفض الحكومة أيضاً تجنيد الأيدى العاملة كما كان متبعاً أثناء الحرب . وهى تصر على الفرق بين الجماعات الديمقراطية والجماعات التى تتولى فيها الدولة جميع الأمور . ومع ذلك فان الحالة الآن ليست أقل خطورة منها أثناء الحرب . ولا تزال الحكومة تسمح لأولئك الذين لهم مقدرة على السياحة بمبالغ من العملة كبيرة فى سخائها ، مع أنه فى هذا الوقت لا مسوغ لغير سياحات الأعمال . والخلاصة أن الحكومة تتجنب كل التضحيات التى هى مؤلمة حقاً ، فى حين أنه من الواضح للذين يفكرون أن لا بد لها من الاقدام على ذلك ، إما قريبا أو بعيدا .

والحقيقة أن الهبوط فى مستوى المعيشة فى انجلترا أمر لا يمكن تجنبه . والأزمة التى كانت فى فبراير هى بدء لمحنة كبيرة . فانه عند ما تضطر أمة بأكملها إلى أن تنقص من معيشتها ، فلا يمكن تجنب هزات اقتصادية واجتماعية وسياسية . والطريقة الوحيدة لتقليل هذه الهزات إلى الحد الأدنى هى اتخاذ إجراءات داخلية أساسية من الآن.

أما أمام الخارج فيجب على انجلترا أن تراجع مركزها ، وأن تتعود موقف المدين . وتبتدى بأن تترك مركز التبعية الاقتصادية نحو الولايات المتحدة (وهذا هو الشرط الأساسى كى تستأنف سياسة مستقلة خارجية وهو ما يحتاج إليه العالم جداً). ولقد ظلت الولايات المتحدة مدة طويلة تسلك مسلك الدائن العنيد ، الذى يحرم مدينه كل الوسائل التى يستطيع بها الدفع ، ثم يشكو من أنه لا يدفع ؛ فقد حان الوقت لأن تسمع

أمريكا صوت الحكمة ، وتذكر الدرس الذى ألقاه الدكتور شاخت حين قال إن المدين الذى يقترض مبالغ كبيرة جداً يقبض على زمام دائنه . وذلك رأى واقعى وليس مجرد حكمة . فاذا كان مما لا يتفق مع الأخلاق أن المدين يستعمل هذا الدرس للنصب على دائنيه، كما فعلت ألمانيا ، فانه من المشروع أن يستفيد المدين منه ليعود إلى رخاء أكبر فيجد الوسائل للوفاء بديونه .

وفى الشهور القادمة سيكون على دائنى انجلترا ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة ، أن يختاروا بين سياستين : إما أن يضيقوا الخناق على مدينهم فتقف الدفعات الخارجية ، و إما أن يمنحو مهلة لكى يستطيع أن يسترد رخاءه . وفى العالم الذى نعيش فيه ليس من المؤكد — ويا للأسف — أن تتغلب الحكمة على الشره .